

Managing public debt in the Kingdom of Saudi Arabia by expanding the use of Islamic tools (Al-Salm and Al- Istisna'a as a model)

Talal Mansour Althyabi
Assistant Professor, Makkah Technical College,
Makkah, Saudi Arabia

إدارة الدين العام في المملكة العربية السعودية عبر التوسع في استخدام الأدوات الإسلامية (السلم والاستصناع نموذجاً)

طلال منصور مسعف الذايبي
أستاذ مساعد، الكلية التقنية بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية

Received: 12/11/2022 Revised: 17/12/2022 Accepted: 17/01/2023

تاريخ التقديم: 2022/11/12 تاريخ ارسال التعديلات: 2022/12/17 تاريخ القبول: 2023/01/17

الملخص:

هدف البحث إلى بيان الصيغ الاستثمارية الإسلامية في إدارة الدين العام في المملكة العربية السعودية وأهميتها عبر إصدار صكوك إسلامية بصيغتي السلم والاستصناع كنماذج لتلك الأدوات، وخلص البحث إلى نتائج من أهمها: أثبتت استراتيجية الحكومة لإدارة الدين العام أن لجوءها للدين العام بهدف سد عجز الموازنة، ومن أبرز النتائج أيضاً الأثر الإيجابي لإصدار الصكوك على انخفاض نسبة خدمة الدين (الفوائد)، وأوصى البحث بعدد من التوصيات منها: توسيع دائرة توظيف صيغ عقود التعاملات الإسلامية في إصدار الصكوك، وضرورة توفر هيكل مؤسسي مالي يدعم مشروع إصدار الصكوك.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، السلم والاستصناع، إدارة الدين العام، أدوات الدين، الصكوك.

Abstract

The research aims to demonstrate the Islamic investment formulas in managing public debt in the Kingdom of Saudi Arabia and their importance through the issuance of Islamic instruments in the forms of Salam and Istisna'a as models for these tools. The research concluded with results, the most important of which are: The government's strategy for managing public debt proved that it resorted to public debt in order to bridge the budget deficit, and one of the most prominent results is also the positive impact of issuing sukuk on the decrease in the debt service rate (interests), and the research recommended a number of recommendations, including: Expanding the circle of employment formulas Contracts of Islamic transactions in the issuance of sukuk, and the necessity of providing a financial institutional structure that supports the sukuk issuance project.

Keywords: Public debt, Salam and Istisna'a, public debt management.

مقدمة: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

يعتبر الدين العام بشقيه المحلي والدولي أحد السياسات المالية لمواجهة العجز في الموازنات وتلبية متطلبات الإنفاق العام، وأهمية الدين العام فقد تناولته الأدبيات بالتحليل والتقييم لآثاره على النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، وفي سبيل توجيه الدين العام نحو أهدافه وتجنب آثاره السلبية التي قد تنجم عنه، وما يسببه من أعباء وتكاليف، اتجهت الحكومات إلى تخصيص جهات مستقلة تمتلك القدرة على إدارته بفعالية وتوظيف الأدوات المالية الكفأة لإعادة تمويله بأفضل الممارسات، وفي هذا السياق وبجانب الأدوات التقليدية المتمثلة في السندات وأذونات الخزنة برزت صيغ إسلامية في مجال تمويل الدين العام أخذت حيزاً من الاهتمام في التطبيق، نظراً لآثارها الإيجابية ومساهمتها بجزء من تمويل القاعدة العريضة للدين العام في شكل صكوك متنوعة بتنوع الأنشطة التي تُصدر من أجلها، وفي إطار تنوع مصادرها لتمويل الدين العام في ظل انخفاض عائدات النفط خاضت المملكة العربية السعودية تجربة إصدار صكوك الدين العام التي أتاحت لها التعرف عن قرب على كفاءة وفعالية هذه الأداة، وتوافقها مع تعاليم الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة.

أهمية الدراسة:

تأتي الدراسة في وقت يشهد العالم عديداً من المتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والحاجة إلى مزيد من الإنتاجية، كما تأتي في ظل التعقيدات المالية العالمية، فهي تدلي بإسهام مواجهة كل هذه المتغيرات والتخلص مما يسببها من تزايدها وتراكمها، عبر إيجاد وسائل للتمويل تتيح لصانع القرار الاستفادة منها بعيداً عن الكلفة التمويلية العالية كخدمة الدين، أو المخاطر الناشئة عن التعامل بالأدوات التقليدية كعدم استقرار أسعارها، وتطبيق أدوات التمويل الإسلامية بشكل واسع.

أهداف الدراسة:

- 1 - بيان أهمية وماهية الأدوات الإسلامية الأخرى التي يمكن استخدامها في إدارة الدين العام (السلم والاستصناع) أنموذجاً.
- 2 - وضع آلية لكيفية تطبيق تلك الأدوات والصيغ لاستقطاب التمويل اللازم لأغراض التنمية.

مشكلة الدراسة:

مع ظهور عجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، وتزايد معدلات الدين العام تبعاً لها، حرصت السلطة المالية على سد هذا العجز وعدم تأثيره على التنمية، ولعدم كفاءة القروض التقليدية من ناحية المخاطر والتكلفة، اتجهت إلى إصدار صكوك المراجعة والمضاربة.

كإحدى الممارسات الحديثة⁽¹⁾ لإدارة الدين العام، بجانب الأوراق المالية التقليدية (السندات، وأذونات الخزنة)، وبحكم استمرار التعامل بهذه الأداة فإن الدراسة الحالية تحاول أن تسلط الضوء على الصيغ التعاقدية الإسلامية الأخرى في محاولة لتوسيع مكونات سلة تمويل الدين العام بواسطة الصكوك، فيحسب التقرير السنوي للمركز الوطني للدين العام، فالمركز يسعى نحو زيادة

وتطوير خيارات التمويل التي تملية عليه مهامه وتعد ضمن اختصاصاته⁽²⁾.

تساؤل الدراسة:

تنطلق الدراسة من التساؤل التالي: ما مدى إمكانية استخدام الصيغ الإسلامية الأخرى في تمويل الدين العام بجانب صيغة المراجعة والمضاربة: كالسلم، والاستصناع، والمشاركة المنتهية بالتمليك، وما هي الآلية المقترحة لتطبيقها؟

الدراسات السابقة:

حظي موضوع تمويل الدين العام بواسطة أسلمة أدواته، وتوظيف العقود والصيغ الإسلامية المتعددة باهتمام بالغ، وتناولته عديد من الأدبيات التي اتفقت على ضرورة الأخذ بها وتطبيقها في مجال تمويل عجز الإنفاق الحكومي، ومن هذه الدراسات: دراسة (فتحي، 2013) ناقشت الدراسة دور الصكوك الإسلامية في تنمية المدخرات وتوجيه الاستثمارات وأهميتها في تطوير الهياكل التنظيمية وتوفير احتياجات الحكومة لمواجهة الدين العام، وخلصت الدراسة إلى أن استبدال أدوات الدين العام التقليدية بصكوك إسلامية: مضاربة، مشاركة، سلم، استصناع ... ، يعد تحولاً نوعياً يحقق أهداف التنمية بتكلفة ومخاطر منخفضة، وطرحت (معربة، 2006) في دراستها عن أدوات التمويل الإسلامية للموازنة العامة حلولاً لتقليل مساحة العجز في الموازنة يأتي على رأسها الصكوك الإسلامية بالصيغ الاستثمارية، وأدوات الضمان، والزكاة، والأوقاف، وأوضحت دراسة (بومدين، محمد، 2018) تجربة دولة البحرين في إصدار الصكوك الإسلامية السيادية في إدارة الدين ومن ثم تمويل التنمية الاقتصادية، فبينت الدراسة زيادة الصكوك القائمة في الربع الثاني من العام 2017 بنحو (1816.814 مليون دينار مقارنة بالعام 2010 الذي بلغت فيه قيمة الصكوك (896.080 مليون دينار، بمعدل نمو قدره (103 %)، وبنهاية العام 2017 أسهمت الصكوك بتمويل (20%) من إجمالي الدين العام، وحققته مع البحرين بحسب مؤشر تومسون رويترز للتنمية المالية الإسلامية (IFDI) المركز الثاني بين أفضل عشر دول في إصدار الصكوك، وأرجعت الدراسة تحسن مؤشر التنمية المالية الإسلامية إلى توفر عدد من المؤسسات المالية الإسلامية ساعدت في تنمية الصناعة المالية الإسلامية، منها على سبيل المثال: صناديق الاستثمار الإسلامية، شركات التأمين التكافلي، المجلس المركزي للرقابة الشرعية، ومؤسسات تطوير الخدمات المالية وعلى رأسها هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية (AAaifi)، وأشارت دراسة (Mustty, Baira, 2019) إلى أن الأوراق المالية الإسلامية كانت أكبر مصدر تمويل للاستثمار وتطوير القطاع الحقيقي، وتعد أكثر استدامة واستقراراً، واعتبرت الدراسة أن الصكوك يمكن أن تكون بديل لسد فجوة الموارد وتمويل العجز في الموازنة العامة، ومن حيث مجالات استخدام الصكوك أوضحت دراسة (كمال، 2019) أنها تتعدد بحسب مجالات استخدامها من إجارة، وسلم، ومراجعة، ومزارعة، ومساقاة، ويمكن تطبيقها في الواقع واستفادة الدولة منها في سد عجز الموازنة، أو دعم المشاريع التنموية.

الإضافة العلمية:

تميزت الدراسة الحالية بتتبع مراحل واستراتيجية إصدار الدين العام في المملكة العربية السعودية منذ إقراره كسياسة مالية تمويلية، وتقديم مقترح لصور إضافية من صيغ التمويل

(²) التقرير السنوي 2020، مركز الدين العام، ص 19.

(¹) حديثة من حيث التطبيق والاستخدام في إصدارات الدين العام، وليس كأداة تعامل بها المؤسسات المصرفية منذ وقت ليس بالقصير .

"وضع استراتيجية لتمويل الإنفاق العام الكفاء عند عجز إيرادات الدولة تتميز بأقل كلفة وأدنى مخاطر في ظل بيئة رقابية معززة للقيم الأخلاقية وسياسات الموارد البشرية، والمساهمة في تطوير سوق فاعلة للدين العام".

ثانياً: أهمية إدارة الدين العام

أبرزت أزمات الدين العام منذ العام 1982 م، ومع تصاعد المديونية لكثير من دول العالم ضرورة الممارسات الجيدة للمحافظة على مستوى متوازن من الدين العام واحتياجات الدولة منه، فقد تؤدي الممارسات العكسية إلى التسبب في حدوث صدمات اقتصادية ومالية حتى في ظل وجود سياسات اقتصادية كلية ملائمة، ومن تلك الممارسات عدم التعامل الكفاء مع المخاطر التي تواجه الدين العام كمخاطر السوق، وأسعار الصرف، وإعادة التمويل، والأجال الملائمة، بالإضافة إلى تكلفة الدين، وأساليب الاستفادة منه.

على سبيل المثال تتجه إدارات الدين في معظم الدول إلى التركيز على تقليل التكلفة من خلال اختبار آجال قصيرة للدين دون التركيز على قضايا المخاطر والتي تحتم بها الدراسات⁽⁴⁾ مما تسحب آثاره بالتالي على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ فمع تزايد الدين العام في مصر خلال الفترة من 1990 - 2016 من (115) مليار جنيه في بداية الفترة إلى (2.2) تريليون جنيه عند نهايتها وبمعدلات تتراوح بين (78) إلى (122) %، فقد تأثرت المتغيرات الكلية بشكل واضح، فوصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نقطة السالب، ووصلت معدلات التضخم إلى (20) %، وزيادة الفجوة بين الإيرادات والنفقات مما يعكس الاطراد في عجز الموازنة العامة، كما طال التأثير التجارة الخارجية حيث فاقت الواردات الصادرات مما أثر على ميزان المدفوعات بالعجز⁽⁵⁾ الأمر الذي أدى إلى هبوط مؤشرات استدامة الدين أو ما أطلق عليه البنك الدولي (مؤشرات هشاشة الدين العام)، ومعايير التطبيقات العالمية المقيمة لوضع الدين للدول التي تعد أحد المصادر الخارجية لمعلومات الدين، وبالخصلة على مستوى النمو الاقتصادي الذي أوضحت الدراسات انخفاض معدلاته خلال فترة الدراسة، فإدارة الدين العام وفق استراتيجية واضحة تعمل على تنفيذها جهات متخصصة تساعد في⁽⁶⁾:

- القدرة على القيام بأعباء ومتطلبات الدين العام.
- متابعة سداد الدين في فترات الاستحقاق.
- العمل على خفض تكاليف الدين.
- الإدارة السليمة للمخاطر هيكلية الدين الفعالة.
- المواءمة بين السياسات الاقتصادية الكلية ومستويات وأجال إصدار الدين.

ولأهمية إدارة الدين العام، وفي ضوء الأزمات العالمية المتكررة وارتفاع معدلات المديونية العالمية التي وصلت إلى ما يزيد عن (180) تريليون دولار لعام 2000 أصدر البنك وصندوق النقد الدوليين المبادئ التوجيهية العام 2001 وألحقتها بعدد من التعديلات العام 2014، وهدفت تلك المبادئ كما

الإسلامي لتوسيع نطاق إصدار الدين العام.

خطة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف وأهمية إدارة الدين العام وأدواته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف إدارة الدين العام وأهميته.

المطلب الثاني: أدوات الدين العام.

المبحث الثاني: توظيف الأدوات الإسلامية في تمويل الدين العام

في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: الدين العام واستراتيجية إدارته في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: الأدوات الإسلامية وكيفية تطبيقها في تمويل الدين العام والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة:

لطبيعة الدراسة اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لأدوات التمويل الإسلامية، وطبيعة الدين العام في المملكة العربية السعودية، والاستنباطي في وضع آلية التطبيق لتلك الأدوات، كما أن الدراسة تعرض الأحكام العامة للمسائل الفقهية دون التعرض للخلاف، نظراً لبسط تلك الأحكام في كتب الفقه والكتب المتخصصة، ولأن الهدف من البحث هو التعرف على كيفية تطبيق الصيغ بالدرجة الأولى.

المبحث الأول: تعريف وأهمية إدارة الدين العام

المطلب الأول: تعريف وأهمية إدارة الدين العام

أولاً: تعريف إدارة الدين العام

عرف البنك الدولي إدارة الدين العام بأنها: عملية وضع استراتيجية للدين العام من أجل زيادة مبالغ التمويل بأقل كلفة، والمساهمة في تطوير سوق فعال للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليه⁽¹⁾.

أما صندوق النقد الدولي فقد نظر إلى إدارة الدين العام من خلال المفهوم الرقابي نظراً لطبيعة الصندوق النقدية، فعرف إدارة الدين بأنها "إنشاء ورعاية بيئة رقابية تعزز القيم الأخلاقية وسياسات الموارد البشرية التي تدعم أهداف الدين العام والهيكل التنظيمية"⁽²⁾.

ومضمون التعريفين يفيد بأن إدارة الدين العام تهدف إلى تحقيق متطلبات توفير السيولة بأقل التكاليف الممكنة على المدى المتوسط والطويل مع بقاء درجة مخاطر متسمة بالاستقرار⁽³⁾؛ إلا أنه يلاحظ على تعريف البنك الدولي لإدارة الدين العام اهتمامه بكلفة التمويل دون النظر إلى كفاءة التمويل والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فالحكومات تلجأ إلى الدين العام لسد احتياجاتها من الإنفاق العام في ظل خطة تمويلية تتسم بالمعايير التي يشكلها تعريف صندوق النقد الدولي، فكلا التعريفين معاً لازمين لوضع مفهوم متكامل لإدارة الدين العام؛ وعليه يمكن الخروج بالتعريف التالي لإدارة الدين العام:

(1) المبادئ التوجيهية المنقحة لإدارة الدين العام، البنك الدولي، 2014، ص 11.

(2) دليل بشأن التخطيط وإجراء الرقابة على وحدات المراقبة الداخلية للدين العام، صندوق النقد الدولي، مايو 2000، ص 12.

(3) الرقابة على إدارة الدين العام (دليل الأجهزة العليا للرقابة)، المنظمة الدولية للمؤسسات

العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول الدين العام، INTOSAI، 2018، ص 6

(4) الإدارة الفعالة للدين العام حالة مصر، إيهاب يونس، ص 62.

(5) أثر تراكم الدين العام على النمو الاقتصادي، أسامة بدر، 2019، ص 52.

(6) الإدارة الفعالة للدين العام، إيهاب يونس، ص 67، استراتيجيات الدين العام، نوران

يوسف، ص 36-37

(7) صندوق النقد الدولي

- غرضها ومجالها النقود أخذاً و إعطاءً.
 - ذات آجال محددة لسداد الدين.
 - تتيح للمقرض عائد دوري مضمون في صورة فائدة ثابتة أو متغيرة بحسب السوق.
 وفيما يلي نبذة موجزة عن كل أداة (4).
1 - السندات الحكومية: هي صكوك تصدرها الدولة عبر سلطتها المالية والنقدية تمثل حقاً بمبلغ معين إلى المستفيدين بحصص متساوية القيمة قابلة للتداول، تلتزم الدولة بموجبه بدفع فائدة سنوية.
2 - أدونات الخزانة: صكوك لحاملها تصدرها الخزانة العامة تتعهد فيها بصفتها مدينة برد قيمتها مع دفع فائدة.
 وتتميز أدونات الخزانة بأنها قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة، ولا تتداول في السوق، وتتمثل الفائدة المكتسبة في الفرق بين ما تم دفعه والقيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق.

3 - القروض المباشرة: وهي حصول الحكومة على مبالغ ترد مع الالتزام بدفع فائدة، وقد تكون هذه القروض داخلية من المؤسسات المالية المحلية، أو خارجية من المنظمات والمؤسسات المالية العالمية.

4 - الصكوك (المشاركة) (5): تُعرف الصكوك بحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية على أنها: " وثائق مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان ومنافع وخدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص بعد تحصيل قيمة الصكوك بالاكتتاب وبدء التعامل " (6).

وهي إحدى ابتكارات الهندسة المالية الإسلامية، وتُعد الأداة الأكثر نمواً وتطوراً في سوق التمويل الإسلامي مرونتها وسهولة إصدارها، وقلة المخاطر الواردة عليها، والأهم موافقتها لضوابط الشريعة الإسلامية، وهي بهذا بديل حقيقي للوسائل التقليدية (7)، وتتميز الصكوك المالية الإسلامية بخصائص منها (8):
 تمثل أصولاً حقيقية مملوكة لحملة الصكوك بنسب متساوية القيمة، تعطى لهم الحق في ممارسة حقوق الشريك أو المساهم، كما يمتلك المساهم حصة مشاعة في المشروع الممول، مع تحمل أعباء الملكية (الغرم بالغرم) فهي تقوم على مبدأ المشاركة.

أوضحته الوثيقة التي أعدها خبراء البنك والصندوق إلى (1):
 - مساعدة صانعي السياسات في وضع الإصلاحات الهادفة لتحسين نوعية إدارة الدين العام، والتقليل من التعرض للصدمات المحلية والخارجية.
 - تحديد الممارسات المتفق عليها في إدارة الدين.
 - بناء القدرات في مجال إدارة الدين العام بما يتفق واحتياجات وإمكانات البلدان في سوق رأس المال، وبالتالي إرساء الأساليب التنظيمية السليمة في إدارة الدين العام.
 - الاهتمام بوضع استراتيجية فاعلة لإدارة الدين العام لضمان القدرة على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، وشملت هذه المبادئ أربعة محاور تمثلت في (2):

أ - الشفافية والمساءلة التي تكفل وضوح أدوار ومسؤوليات وأهداف الهيئات المالية المسؤولة عن إدارة الدين العام، وإيجاد عملية مفتوحة لصياغة سياسات إدارة الدين العام تتيح توفير معلومات للجمهور عن سياسات الدين العام.

ب - الإطار المؤسسي: بإيجاد تنظيم وإطار قانوني لعملية إدارة الدين العام يشمل هيئات ومؤسسات ونظام معلومات دقيق.

ج - استراتيجية الدين العام: المتعلقة برصد وتقييم المخاطر وإعادة الإمداد، وإدارة الأصول السائلة.

د - إطار إدارة المخاطر: السوقية، الهيكلية، التمويلية، الالتزامات الاحتمالية على المركز المالي للحكومة.

هـ - إنشاء سوق كفاء للأوراق المالية الحكومية وتطويره والمحافظة عليها بهدف تخفيض التكاليف والمخاطر إلى أدنى مستوى ممكن، وتنوع محافظها وأدواتها المالية.

المطلب الثاني: أدوات الدين العام:

تلجأ الدول في مواجهة العجز وتمويله إلى أساليب عديدة إلا أنها لا تخرج عن ثلاثة أساليب رئيسية، وهي: القروض، التمويل بالعجز (الإصدار النقدي)، الصكوك، والأدوات المتعارف عليها في تمويل الدين العام الحكومي والمتمثلة في السندات، وأدونات الخزانة، وتشترك هذه الأدوات عدا الصكوك في عدد من الخصائص من أهمها (3):

- العلاقة الدائنية والمديونية بين الطرفين.

المقرض والمقرض، فهو إذن عقد ملزم للجانبين... أما الالتزامات التي ينشئها في جانب المقرض فهي أن يرد المثل عند نهاية القرض " الوسيط، السنهوري، (5/ 523)، والصك مشاركة في حصة مشاعة لا يلزم رد قيمته في حال خسرت الشركة أو الصفقة في غير تعدي بناء على قاعدة الغرم بالغرم؛ فإطلاق مسمى الدين العام على الصكوك هي تسمية مجازية وليست حقيقية من وجهة نظري، وهو ما يجب أن يكون لأن الإلزام برد القيمة الاسمية للصك في كل الأحوال سواء في حال الخسارة أو الربح، واعتبارها ديناً يخرجها عن الطبيعة التعاقدية الشرعية، إلى عقود المديونية التي يعتبر كل ما أضيف إليها من عوائد هي فوائد ربوية، لذا يرى الباحث أن يُعدل عن تصنيفها ضمن أدوات الدين العام ويوضع لها نظام يتوافق وطبيعة المشاركة.

(6) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، المعيار (17).

(7) الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل، صالح عبد الحميد، وآخرون، 2019، ص 678.

(8) صكوك المراجعة، سعود العنزي، السراوي محمود، 2013، ص 216.

(1) المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، البنك الدولي، 2001، ص 5 - 6.

(2) المرجع السابق.

(3) الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي، محمد عبد الحليم عمر، 2000، ص 14.

(4) الأسواق المالية من منظور إسلامي، مبارك آل فواز، 2010، الفصل الثاني.

(5) هل يمكن وصف الصكوك بأنها من أدوات الدين العام؟

النظر إلى حقيقة الدين فهو التزام من الناحية الشرعية والقانونية، يقول الله تعالى:

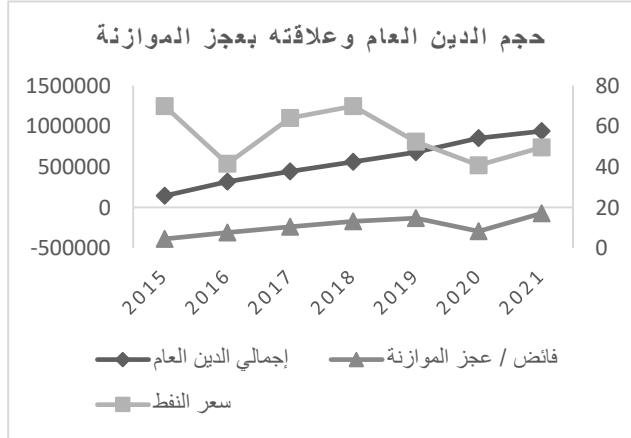
﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتَبُوهُ

﴾ [البقرة: 282]، وأمر الله تعالى بالكتابة وتوثيق الدين لمعرفة مقاديرها وميقاتها كما أورد

ابن كثير في تفسيره، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/559)، دلالة على الالتزام برد قيمة الدين من المدين للدائن، ومن الناحية القانونية فالدين واجب الوفاء نتيجة الالتزام يقول عبد الرزاق السنهوري في كتابه الوسيط: " القرض ينشئ التزامات متقابلة في جانب كل من

العام، وفي ذات الوقت حققت ودائع الحكومة لدى البنك المركزي قفزات ملحوظة بدءاً من العام 2012 فمن (1.08) تريليون دولار العام 2011 إلى (104) تريليون ريال ، وبلغت ذروتها العام 2013 بودائع قدرها (105) تريليون دولار⁽⁴⁾ ، ساعد في ذلك ارتفاع أسعار النفط ، والتعامل الرشيد مع فائض عوائده .

شكل(1) العلاقة بين حجم الدين العام وعجز الموازنة.



وفي انعكاس لصورة الاقتصاد السابقة أخذت الموازنة منذ العام 2015 اتجاه العجز مدفوعة بالانخفاض في أسعار النفط، والجدول رقم(2) يوضح ذلك

جدول(2) حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي 2015 – 2021

نسبة الدين العام	إجمالي الدين العام	سعر النفط	فائض / عجز الموازنة	نسبة الدين إلى الناتج المحلي
5.5	142260	49.49	388599 -	5.5
12.2	316580	40.76	311065 -	12.2
17.2	443252	52.43	238494 -	17.2
21	559980	69.78	173858 -	21
25.6	677925	64.04	132599 -	25.6
33.7	853515	41.47	293900 -	33.7
35.8	938010	69.9	73447 -	35.8

المصدر: التقرير الإحصائي للبنك المركزي السعودي، إعداد الباحث.

وأوضحت تقارير البنك المركزي ارتفاع أرصدة سندات الدين العام إلى (5.5) % من إجمالي الناتج المحلي بنهاية العام 2015⁽⁵⁾ ، ومع العجز المتتالي في الموازنة العامة استأنفت الحكومة التمويل بالسندات التي أضافت إليها التمويل الخارجي لأول مرة ، ووصلت محفظة الدين العام 2021 إلى (938) مليار ريال⁽⁶⁾ ، وما يعادل (35.8) % من الناتج الإجمالي المحلي ، في حين هبطت الودائع

المبحث الثاني: توظيف الأدوات الإسلامية في تمويل الدين العام في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: الدين العام واستراتيجية إدارته في المملكة العربية السعودية: أولاً: نبذة عن الدين العام في المملكة العربية السعودية

ظهر الدين العام في المملكة العربية السعودية مع إصدار الحكومة للمرة الأولى سندات التنمية الحكومية العام 1988 م مع انخفاض أسعار النفط وتراجع الأصول الحكومية إلى ما نسبته (93 %) من إجمالي الناتج المحلي بعد أن تراكمت في السبعينات وبلغت ذروتها العام 1983 م بما يزيد عن (400) مليار ريال مع بلوغ النفط سقف (76) دولاراً للبرميل، ولم يعد لذات المستوى إلا في منتصف العام 2008 ، وخلال التسعينات ارتفع رصيد سندات الدين الحكومي ما يقارب (700) مليار ريال ، ونسبة (100 %) من إجمالي الناتج المحلي⁽¹⁾ ، مما تسبب في انخفاض الأصول الحكومية إلى ما يقارب (30) مليار ريال ، وبما نسبته (5 %) من إجمالي الناتج المحلي تأثراً بتذبذبات أسعار النفط التي استقرت في نهاية التسعينات عند سعر (21) دولاراً للبرميل بانخفاض قدره (72 %) عند بداية الثمانينات⁽²⁾ ، وبحلول الألفية الثالثة بدءاً من العام 2000 وإلى العام 2014 تمتع الاقتصاد السعودي بفوائض في الموازنة العامة ، مما ألقى بضلاله على مستوى الدين الحكومي، وانخفض إلى مستويات سلبية تراجعت معه نسبته من الناتج الإجمالي؛ فقد تقلص الدين الحكومي إلى (44) مليار ريال وبنسبة (1.8) % من إجمالي الناتج المحلي العام 2014 مقارنة بالعام 2000 الذي وصل فيه الدين إلى مقيمه (610608) مليون ريال، والجدول أدناه يبين حجم الدين ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي الفترة: 2004-2014⁽³⁾.

جدول(1) حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي 2004 – 2014

نسبة الدين العام	إجمالي الدين العام	سعر النفط	فائض / عجز	نسبة الدين إلى الناتج المحلي
37	610608	37	30000 -	37
26	459647	51	0	26
20.4	364622	62	55000	20.4
14.7	266762	70	20000	14.7
12.2	235034	95	40000	12.2
11.9	225108	62	65000 -	11.9
8.5	166999	78	70000 -	8.5
6.2	135499	108	40000 -	6.2
3.6	83848	109	12000	3.6
2.5	60118	106	9000	2.5
1.8	44260	97	0	1.8

المصدر: التقرير الإحصائي للبنك المركزي السعودي، إعداد الباحث.

كما يُلاحظ من الرسم البياني العلاقة العكسية بين فائض الموازنة وحجم الدين

(1) تمويل عجز المالية العامة، الخيارات الممكنة وانعكاساتها المحتملة في المملكة العربية السعودية، مجموعة من الخبراء ، صندوق النقد الدولي ، يونيو 2016 ، ص 5 - 8

(2) منظمة الأوبك www.pec.org.

(3) تقارير البنك السعودي المركزي عن الأعوام 2001 وحتى 2015.

(4) تقرير البنك المركزي، 2013، ص 49

(5) التقرير الإحصائي للبنك المركزي السعودي العام 2020.

(6) المركز الوطني لإدارة الدين العام، خطة الدين العام 2022.

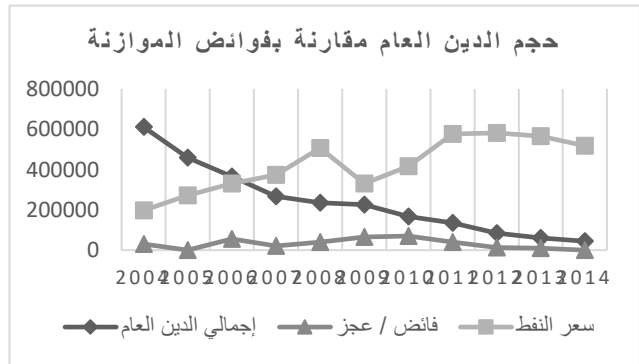
اعتباراته عند اتخاذ قرار التمويل ، فالتمويل المحلي يتعد عن مخاطر سعر الصرف، كما يشجع على تطوير سوق الدين المحلي مستقبلاً ، والاحتفاظ برصيد من الأصول الحكومية ذات العائد الكفاء في ظل الأزمات التي تعد تقلبات سعر النفط في مقدمتها ، من جانب آخر الدين الخارجي يتميز بمستوى عائدات مرتفعة ودعم تكوين السوق المالية الشفافة ، والتفضيل بينهما يتوقف على ظروف السوق⁽³⁾؛ فخلال الفترة الممتدة من 1991 حتى العام 1999 م اعتمدت المملكة كلياً على السحب من أصولها المالية والاقتراض المحلي لتمويل العجز، ووصلت سندات الدين العام إلى (700) مليار ريال، فالدين المحلي أقل كلفة ومخاطرة، علاوة على أن تقديرات عائدات السندات المحلية أقل من مثيلاتها الدولية، وبالتالي كان الاقتراض من الخارج أعلى تكلفة من الداخل بجانب افتقار السوق المالية المحلية إلى الكفاءة والسيولة اللزمتين⁽⁴⁾ .

وعلى مدى الفترة من العام 2000 إلى العام 2014 شهدت أسعار النفط ارتفاعاً أسهم في تحقيق المزيد من الإيرادات التي وجه جزء منها لسداد المديونية السابقة مع خفض إصدارات أدوات الدين العام إلى (44) مليار ريال العام 2014 بحسب تقرير البنك المركزي، ونسبة (1.8%) من الناتج مقابل (2.5 %) العام 2013 و(3.6%) العام 2012 ، واعتمدت الفترة من العام 2015 وحتى العام 2021 استراتيجية تنوع هيكل الدين العام بين قروض وديون محلية وخارجية مع الإبقاء على الأصول الحكومية دون مساس مع أنها تنكس على رصيد ضخم منها وصل إلى (3) تريليون دولار العام 2021 يتولى إدارتها صندوق الاستثمارات العامة⁽⁵⁾.

وللنجاح الذي حققته المالية الإسلامية على مستوى العالم بأصول تمويلية وصلت إلى (3.374) تريليون دولار⁽⁶⁾ كان للصكوك حضورها في الاستراتيجية كإحدى نتائج برنامج تطوير القطاع المالي الذي منح هذه الأداة أهمية في التمويل ونسبة من إصدارات السندات الحكومية؛ فبحسب المركز الوطني لإدارة الدين العام تم إنشاء برنامج الصكوك المحلية بالريال في العام 2017 موجهة تقوم وزارة المالية بإصدار صكوك محلية مقومة بالريال السعودي يتم طرحها عبر المركز الوطني لإدارة الدين شهرياً للمستثمرين، هادفة إلى توفير احتياجات المملكة من التمويل بأفضل تكلفة، إضافة إلى دعم سوق الصكوك والسوق المالية الإسلامية بالمملكة⁽⁷⁾ ، فعلى مستوى سوق الصكوك الإسلامية جاءت المملكة في المرتبة الثانية في التمويل الإسلامي العام 2021 بأصول تمويلية تقدر بـ (826) مليار دولار بنسبة (22 %) من إجمالي الأصول التمويلية البالغة (3.6) تريليون دولار⁽⁸⁾ ، وأرجع تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي تلك النسبة إلى الاهتمام الحكومي والدعم للتعاملات الإسلامية ، ولتشجيع الاستثمار في القطاع التمويلي ، وظهور شركات التقنيات المالية المتطورة والمعززة للتمويل المالي، وفيما يتعلق بمواجهة الدين العام أصدرت وزارة المالية صكوكاً بقيمة (76) مليار ريال مثلت شق التمويل المحلي، ونسبة

الحكومية لدى البنك المركزي إلى مستوى قياسي بلغت (490.176) أي (19%)⁽¹⁾ من إجمالي الناتج المحلي ، وهي نسبة تقل عنها في العام 2014 حيث بلغت (54 %) والجدول (2) يوضح حجم الدين العام ونسبته من الناتج المحلي مقارنة بسعر النفط وعلاقته بعجز الموازنة ، كما تتضح هذه العلاقة بصورة أدق في الشكل (2) فمع أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت خلال السنوات السبع السابقة إلا أن التقارير تشير إلى أن هذه الارتفاعات أتت في الحدود الآمنة والمخطط لها⁽²⁾ ؛ فالمستهدف لنسبة الدين إلى الناتج الإجمالي العام 2018 (21 %) ، غير أنه نتيجة لارتفاع سعر النفط في العام ذاته إلى (69) دولاراً للبرميل بلغت النسبة 18 %،

شكل (2) العلاقة بين الدين العام وفائض الموازنة 2015-2021



ثانياً: استراتيجية وإجراءات إدارة الدين في المملكة العربية السعودية

في البدء تجب الإشارة إلى أن توجه الحكومات نحو إصدار الدين العام هو لتنفيذ التزاماتها تجاه متطلبات التنمية في مقابل قصور الموارد الذاتية، وعليه فهو خيار أمثل من فرض مزيد من الضرائب أو رفع سقفها، وفي حالة المملكة فهو قرار اقتصادي رشيد بالابتعاد عن إرهاق الأفراد بفاتورة عجز الإيرادات بقدر الإمكان، يساعدها في ذلك العوامل الاقتصادية، والتنظيمية المؤسسية المشتملة على التنظيمات، وإعادة الهيكلة للعديد من المؤسسات والهيئات الحكومية في سعي نحو ترشيد النفقات.

يقودنا ذلك إلى أن نتعرف على الأسلوب الذي انتهجته حكومة المملكة في إدارة دينها العام، فكما مر معنا يمكن تحديد ثلاث فترات رئيسة للدين العام بالمملكة، الفترة الأولى وتبدأ منذ منتصف التسعينات وحتى قبل العام 2000، تلتها الفترة من 2000 وحتى 2014، ثم الفترة من 2015 حتى العام 2021، فما هي الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة في معالجة كل مرحلة والأساليب المستخدمة؟!

ساد استراتيجية إدارة الدين العام مبدأ التفضيل التمويلي الأمثل والأكفاء من ناحية التكاليف والمخاطر ومدى تحقق أهدافه ، فكان لدى المملكة عدة خيارات لتمويل الدين العام ومنها : السحب من رصيد الودائع الحكومية ، أو بيع أصول مالية ، أو الاقتراض من مصادر محلية أو خارجية ، ولكل خيار

(1) تقرير البنك المركزي السعودي، العام 2021، ص 177.

(2) نظرة على تمويل الدين العام في المملكة العربية السعودية، كابتال الجزيرة، مايو 2018، ص 3.

(3) الخيارات الممكنة وانعكاساتها المحتملة في المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، ص 9.

(4) المرجع السابق، ص 9.

(5) المركز الوطني لإدارة الدين العام تقارير مختلفة، وصندوق الاستثمارات العامة، إحصاءات الصندوق.

(6) مؤشر التنمية المالية الإسلامية.

(7) المركز الوطني لإدارة الدين العام، نبذة عن المركز.

(8) تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العام 2022، ص 18.

والمضاربة المطبقين في الوقت الحالي في إصدار الصكوك من قبل وزارة المالية، ومن ثم عقدي السلم والاستصناع باعتبارهما نموذجاً مقترحاً للتوسع في مثل هذه العقود لإصدار الدين العام في شكل صكوك.

1 - المراجعة: في اصطلاح الفقهاء هي بيع السلعة بثمنها مع زيادة ربح معلوم⁽⁷⁾، ولا تخرج الصورة المطبقة حالياً في المصارف لعقد المراجعة عن هذا التعريف، ويطلق عليها (المراجعة المركبة)؛ لأنها تتكون من عقدين أو مرحلتين، صورتهما: أن يطلب شخص أو مشترٍ من مصرف شراء سلعة ذات مواصفات محددة على أساس وعد من المشتري بشراء السلعة بنسبة ربح متفق عليها، ولعدم امتلاك المصارف لجميع السلع، وخروجاً عن النهي الوارد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ((ولا بيع ما ليس عندك))⁽⁸⁾ ظهرت المراجعة المركبة من عقدين، العقد الأول أو المرحلة الأولى: مجرد وعد بالشراء بأن يشتري طالب السلعة من المصرف، وهو غير ملزم قضاءً بداية وانتهاءً كما حكى جمهور الفقهاء، باعتبار أن الوعد عقد تبرع والتبرعات غير ملزمة⁽⁹⁾، المرحلة الثانية: بعد تملك المصرف للسلعة وحيازتها، واستقرار رأي المشتري طالب السلعة على الشراء يتم إنشاء عقد بيع بين المصرف والمشتري، ويصبح العقد هنا ملزماً للطرفين ديانة إلا لعذر، ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، أو بالتعويض عن الضرر الواقع بسبب عدم الوفاء⁽¹⁰⁾، وعلى هذا فمن أهم أحكام المراجعة:

- تملك الأمر بالشراء للسلعة المأمور بشرائها ودخولها في ضمانه⁽¹¹⁾.
- الاتفاق المبدئي مجرد وعد بالشراء وليس عقد بيع.
- ألا يقابل عجز العميل عن السداد زيادة في الثمن؛ لأنه بذلك قد استعاض عن الأجل استقلالاً لا تبعاً للسلعة⁽¹²⁾، فيدخل بذلك في ربا النسيفة المنهي عنه أو ربا الديون، فتصبح المعاملة بهذا النسق على أساس دائني وليس مالي.
- ألا تكون المراجعة على جنس النقود⁽¹³⁾ (الذهب، الفضة، العملات)؛ لأن عقد المراجعة مؤجل وبيع تلك الأجناس يفضي إلى مبادلة نقد بنقد نسيفة.
- يطبق عقد المراجعة بشكل واسع في المؤسسات المالية لسهولته وعائده الملائم مع مخاطره المنخفضة⁽¹⁴⁾، وقُدِّر إجمالي أصول أكبر عشرة صناديق تمويلية بالمملكة العربية السعودية بقيمة (98) مليار ريال العام 2020، وبعائد وصل إلى (2.69%)⁽¹⁵⁾.

وتعتبر المراجعة إحدى نماذج التمويل بجانب المضاربة لصور إصدار الصكوك من قبل وزارة المالية كأداة تمويلية للدين العام، وبحلول العام 2021 وصلت الصكوك المصدرة (61%) من إجمالي إصدارات

(61%) من إجمالي عمليات التمويل⁽¹⁾، وأسهمت استراتيجية الدين العام القائمة على تعديل نسب التمويل لتصبح (75%) تمويلاً محلياً، و(25%) تمويل دولي⁽²⁾، والاستعاضة بإصدار الصكوك لتغطية التمويل المحلي في رفع جودة محفظة الدين، وانعكس على انخفاض تكلفة الدين (خدمة الدين) إلى الناتج المحلي من (2.81%) العام 2020 إلى (2.77%) العام 2021⁽³⁾، مما يشير إلى الكفاءة التمويلية للصكوك، بجانب موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: الأدوات الإسلامية وكيفية تطبيقها في تمويل الدين العام والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

المقصود بالأدوات الإسلامية هنا العقود الشرعية التي تصدر الصكوك بناءً على صيغة من صيغها والمثبتة في كتاب البيوع في الفقه الإسلامي، وتشمل: المراجعة، والسلم، والاستصناع، والمساقاة، والمغارسة، والإجارة، والمضاربة، والمشاركة، وغيرها، ولكل عقد أو صيغة من هذه الصيغ أحكامه وضوابطه ومتطلباته بيد أنها تشترك في بعض الخصائص والضوابط منها:

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهذا المبدأ ناشئ عن القاعدة الفقهية المنوه عنها سابقاً ((الغنم بالغرم))⁽⁴⁾ التي تقرر أن لحملة الصكوك نسبة من الأرباح استناداً إلى حصصهم ونسبة مشاركتهم دون تحديد لنسبة مسبقة من القيمة الاسمية للصكوك، كما يتحملون الخسارة في حال وقوعها دون ضمان لرأس المال.

- عدم ضمان رأس المال، الصكوك لا يُضمن فيها رأس المال لحملة وإلا كانت ديناً مضموناً، ومقابل ذلك يستحق المساهم أو المكتتب القيمة الحقيقية لأصل الصك سواء زادت عن القيمة الاسمية أو انخفضت عند الإطفاء⁽⁵⁾.

- ملكية حملة الصكوك لموجوداتها، فبمقتضى المشاركة يُتاح لحملة الصكوك ملكية الموجودات التي أُصدرت بموجبها باعتبار أن الصكوك وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية الموجودات، أو أعيان، أو منافع، أو حقوق، أو ديون، وعدم توفر هذا الضابط يؤول بالصكوك إلى حقوق في العوائد فقط، وهي بذلك تشابه السندات ذات العائد الربوي.

- التوزيع الدوري للأرباح، وفقاً للعملية الإنتاجية، وليست مقومة بأسعار الفائدة (الليبور)⁽⁶⁾.

- تصدر وتداول وفقاً للضوابط والأحكام الشرعية لكل صيغة.

وستتناول البحث فيما يلي أهم الأحكام والضوابط لعقدي المراجعة

(8) رواه الترمذي في السنن، حديث (1234)، كتاب البيوع، باب ماجاء في كراهية بيع ما ليس عندك، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996)، (515/2)، وقال الألباني: حسن صحيح، صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، ط1، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1408.

(9) فقه المعاملات المالية المعاصرة، سعد الخنلان، ص110

(10) مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الخامسة، 1409، قرار رقم 3-4

(11) لحديث: (ولا بيع ما ليس عندك).

(12) للاستزادة حول هذه القاعدة يُنظر: التجديد في القواعد المالية الفقهية، رياض الخلفي، ص112-124

(13) الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، محمود أرشيد، ص156

(14) تقرير الاقتصاد الإسلامي العالمي، 2022، ص21.

(15) صحيفة صناديق الاقتصادية، www.sanadeq.com

(1) خطة الإقراض للعام 2022، المركز الوطني لإدارة الدين العام، ص8

(2) خطة الإقراض للعام 2021، المركز الوطني لإدارة الدين العام، ص4.

(3) خطة الاقتراض للعام 2022، المركز الوطني لإدارة الدين العام، ص9.

(4) شرح القواعد الفقهية، ابن جزري، ص37.

(5) الصكوك أحكامها وضوابطها وأشكالها، ص89، يُقصد بإطفاء السند: إخاؤه، أو رفعه من التداول.

(6) الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة، رامي كمال، ص4، الليبور: هو سعر فائدة محدد

تتعامل بموجبه البنوك مع بعضها البعض في عمليات الإقراض والإقتراض، ويعتبر سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن هو السعر المرجعي للتعامل.

ماهو الليبور، جون كيف، ص31

(7) قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، ابن جزري، ص289

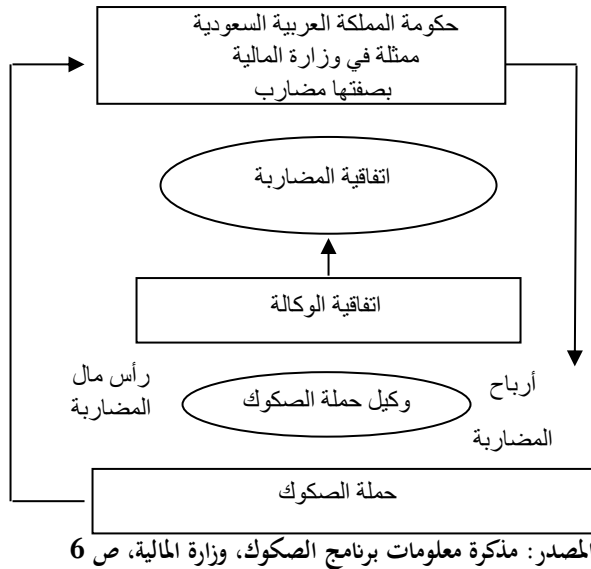
- أن يكون رأس المال معلوماً ومعين عند العقد درء للتنازع، كما أنه يجب أن يكون حاضراً، ولا تجوز المضاربة في الدين.

- أن يكون الربح معلوماً للمضارب كنسبة أو جزء مشاع من الأرباح (6).

- أن يتقيد المضارب بما يشترطه عليه رب المال من نوع العمل أو مجاله، وإن كان الأولى عدم التضييق على المضارب (7).

- يجوز لرب المال العمل مع المضارب عند الخنابلة، وله جميع التصرفات التي تجوز للمضارب، وإن كان الجمهور من الأحناف والمالكية والشافعية يرون انفراد المضارب بالعمل، وأفسدوا العقد الذي يُشترط فيه مشاركة رب المال للعامل (8)، الصورة التي تطبقها وزارة المالية في إصدار الصكوك بصيغة المضاربة يتم بموجبها عقد اتفاقية بين حملة الصكوك وينوب عنهم وكيل حملة الصكوك كرب المال ووزارة المالية كمضارب، والشكل (4) التالي يوضح آلية إصدار الصكوك بصيغة المضاربة.

شكل (4) صورة إصدار صكوك المضاربة التي تجريه وزارة المالية



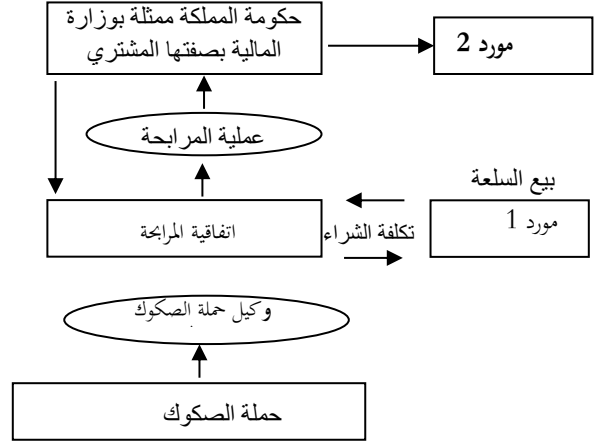
أوردت مذكرة المعلومات الصادرة من وزارة المالية في الشروط التفصيلية لوثائق الصكوك أن المضارب (وزارة المالية) يقوم في تاريخ إصدار الصكوك باستثمار رأس مال المضاربة في أصول المضاربة، وأكدت الوثيقة على الالتزام بالضوابط الشرعية في تنفيذ المضاربة، فقد جاء في معرض ما يحق للمضارب القيام به من أن له استبدال أي جزء من أصول المضاربة بمخصص مماثلة لها في القيمة في

الدين البالغة (125) مليار ريال، بمبلغ (76) مليار ومعدل تغير قدره (31%) عن العام 2017 الذي بلغت فيه قيمة إصدار الصكوك (58) مليار ريال⁽¹⁾، ووفقاً لمذكرة المعلومات المصدرة من وزارة المالية حول شروط وأحكام إصدار الصكوك فإن أصول الصكوك تتضمن حقوق وكيل حملة الصكوك بصفته بائعاً في عملية المراجعة وتتكون اتفاقيتها من مرحلتين⁽²⁾ :

الأولى: الغرض منها إبرام عقد المراجعة الابتدائية، والثانية: تهدف إلى إبرام عقد المراجعة اللاحقة.

ونكتفي بالشكل (3) لعرض أسلوب المراجعة الذي تطبقه وزارة المالية في إصدار الصكوك باعتبار أنه مطبق واقعاً.

شكل (3) صورة إصدار صكوك المراجعة التي تجريه وزارة المالية.



2 - عقد المضاربة:

تُعرّف المضاربة في اصطلاح الفقهاء بأنها: دفع مال معين لمن يتجر به مقابل جزء مشاع معلوم من الربح، قال ابن قدامة في المغني: " ومعناها أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما بحسب ما يشترطانه"⁽³⁾، وقال الكاساني في بدائع الصنائع: " ولو قال رب المال: خذ هذا المال واعمل به على أن ما رزق الله عز وجل من شيء فهو بيننا على كذا ولم يزد على هذا فهو جائز"⁽⁴⁾.

أهم أحكام المضاربة:

- أن يكون رأس المال من النقدين أو ما يقوم مقامهما في التعامل من النقود المضروبة، ولم تجوز الجمهور أن تكون عروض التجارة رأس مال مضاربة، وأجازها المالكية⁽⁵⁾.

البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم، (301/3)، البيان والتحصيل، ابن رشد (12 / 331)، المغني، ابن قدامة (7 / 141)، تحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني (7 / 454).

(7) فتح القدير، ابن الهمام (8 / 454)، مواهب الجليل في شرح خليل، الخطاب،

(7 / 455)، المجموع شرح المهذب، الشيرازي (2 / 229)، منتهى الإرادات، البهوتي، (3 / 24).

(8) تحاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، (7 / 452)، الذخيرة، القراني، (6 / 37)، كشف القناع عن متن الإقناع، البهوتي، (3 / 513).

(1) المركز الوطني لإدارة الدين، خطة الاقتراض للعام 2022، ص 7-8

(2) وزارة المالية، برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي، ص 34-35

(3) المغني، ابن قدامة، (7/132).

(4) بدائع الصنائع، الكاساني، (6/80).

(5) المبسوط، السرخسي (1 / 5)، الذخيرة، القراني (6 / 30)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي (1 / 154)، منار السبيل، ابن ضويان، (2 / 400).

شروط السلم: دون الدخول في الخلاف الفقهي، أو تفصيلات الأحكام المتعلقة بالسلم نورد شروط السلم المتفق عليها، وتنقسم إلى شروط خاصة برأس المال السلم، وشروط خاصة بالمسلم فيه (غرض السلم).

2- شروط رأس مال السلم:

- أن يكون رأس المال حاضراً ومُسَلِّماً في مجلس العقد، لئلا يقع بيع أجل بأجل في بيع الدين بالدين (بيع الكالئ بالكالئ) ، واستنبط الإمام الشافعي رحمه الله من قوله صلى الله عليه وسلم فليسلف : أي فليعط في مجلس العقد ، قال رحمه الله في كتابه الأم : " ولا يقع اسم السلف فيه حتى يُعطيه ما سلفه قبل أن يفارق من أسلفه " (10) ، وجاء في المغني : " وإذا كان له في ذمة رجل دينار فجعله مسلماً في طعام إلى أجل لم يصح ، قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم .. لأنه بيع دين بدين " (11).

وفي فتح العلي المالك أن شرط السلم قبض رأس المال منقوداً أي نقداً، ولا يصح أن يكون ديناً مؤجلاً (12)، أن يكون رأس المال معلوماً باتفاق الفقهاء (13)، وينسحب على ذلك تعيين العملة التي يتم بواسطتها التعامل في الوقت الحاضر (14).

3 - شروط المسلم فيه:

- انضباط صفة وجنس المسلم فيه ضبطاً يمنع الجهالة أو الغرر، لحديث بن عباس رضي الله عنهما، وهو أحد الشروط الأساسية التي يدور حولها عقد السلم.

- تأجيل المسلم فيه، وهذا الشرط خاصة من خصائص عقد السلم لكي يصبح العقد صحيحاً، مع تحديد الأجل بوقت معلوم.

- القدرة على تسلم المسلم فيه عند حلول الأجل، ولا يشترط وجود المسلم فيه عند العقد، خلافاً لما ذهب إليه الأحناف من أنه لا يصح السلم إلا فيما هو موجود في الأسواق في وقت العقد، وفي هذا من الشدة والتضييق ما لا يخفى (15)، قال ابن قدامة: " كون المسلم فيه عام الوجود في محله، ولا نعلم

أصول أخرى متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية (1)؛ فالمطبق على نطاق واسع في إصدار الصكوك من قبل وزارة المالية هما عقدا المراجحة والمضاربة، ويغلب عليهما العمل التجاري أو بيع السلع، وتأتي هنا أهمية الاستفادة من صور العقود الأخرى ذات الأثر التنموي، إضافة إلى تحقيق الأهداف التمويلية، ومن تلك الصور والصيغ السلم، والاستصناع.

أولاً: عقد السلم:

1 - التعريف بعقد السلم وأحكامه:

يُعرف السلم بأنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد (2)، وعرفه الإمام القرطبي بقوله : " بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة ، بعين حاضرة ، أو ما هو في حكمها ، إلى أجل معلوم " (3) .

والسلم من بيع الدين ، وهو مشروع وجائز في الكتاب والسنة ، يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ [البقرة : 282] ، ومن السنة الحديث الوارد في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)) (4) ، وجاء في صحيح البخاري عن محمد بن أبي مجالد قال : ((أرسلني أبو بردة ، وعبد الله بن شداد إلى عبد الرحمن بن أبيزى، وعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما فسألتهما عن السلف ، فقال : كنا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأتينا من أنباط الشام فنسلفهم في الحنطة ، والشعير ، والزبيب إلى أجل مسمى ، فقال : قلت : أكان لهم زرع أم لم يكن لهم زرع ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك)) (5) ، قال ابن حجر في فتح الباري عند شرح الحديث: " واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجوداً إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم، وهو قول الجمهور " (6) ، وأجمع الفقهاء على جوازه ، جاء في هداية الراغب : " وهو جائز بالإجماع " (7) ، وقال ابن قدامة في المغني : " وأما الإجماع ، فقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز ... ولأن بالناس حاجة إليه ، لأن أرباب الزروع والثمار والتجار يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم وعليها " (8) .

- مجالات السلم: يتعقد السلم في كل سلعة أمكن ضبطها ووصفها قال ابن قدامة: " وكل ما ضبط بصفة فالسلم فيه جائز " (9).

(5) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب السلم، باب السلم إلى أجل معلوم، حديث (2254)، (245/2).

فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، (591/4) (6)

(7) هداية الراغب شرح عمدة الطالب، لعثمان النجدي، (2 / 174).

(8) المغني، ابن قدامة، (6 / 385).

(9) المرجع السابق، (6 / 385).

(10) الأم للشافعي (3 / 95).

(11) المغني (224/4)، بدائع الصنائع (5 / 186)، مغني المحتاج (4/3) ، هداية الراغب (2 / 179) .

(12) محمد أحمد عيش، فتح العلي المالك، (2 / 134).

(13) بدائع الصنائع، الكاساني، (186/5)، كشاف القناع، البهوتي، (166/3)، مغني

المحتاج، الشيرازي، (5/2)، القوانين الفقهية، ابن جزي، (269)

(14) عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة، جمعة الزهراني، ص 46.

(15) رد المختار على الدر المختار، ابن عابدين، (5 / 212).

(1) المركز الوطني لإدارة الدين العام، مذكرة المعلومات لبرنامج إصدار الصكوك، 2020، ص (33).

(2) وهو تعريف الحنفية والحنابلة، انظر:

- رد المختار على الدر المختار، ابن عابدين، (5 / 209).

- الروض المربع زاد المستقنع، منصور البهوتي، (354).

(3) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (1 / 286).

وهو التعريف الذي يميل إليه الباحث؛ لما جاء في الصحيحين عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم إلى المدينة والناس يسلفون في التمر السنتين والثلاث، فقال صلى الله عليه وسلم: ((من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)).

(4) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، حديث (2240)،

(2 / 241) ، صحيح مسلم ، كتاب المساقاة، باب السلم، حديث (127) ، (11 /

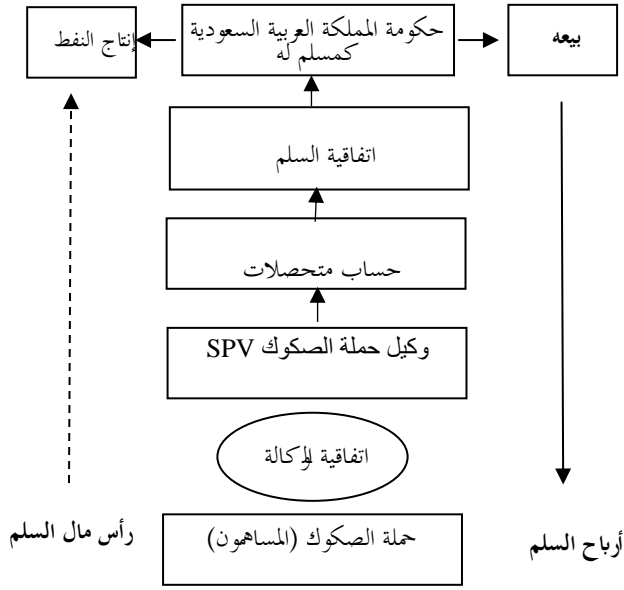
36)

خلافاً، وذلك لأنه إذا كان كذلك أمكن تسليمه عند وجوب تسليمه" (1).

4 - آلية تطبيق عقد السلم في إصدار صكوك الدين العام:

الطبيعة التعاقدية لعقد السلم تتيح مرونة أوسع للتعامل بواسطته في توفير التمويل والحصول على السيولة اللازمة لسد عجز الموازنة العامة، أو دعم المشروعات التنموية بشكل عام، فعلى نطاق مجالات السلم فهي غير محدودة بناءً على ما تبين في الجانب الفقهي، فيمكن أن تُصدر صكوك السلم في المزروعات، أو المعادن، أو التجارة، وعلى مستوى الأجل فأحد خصائص ومضامين عقد السلم هو تعجيل الثمن وتأخير المثلن إلى وقت معلوم، مما يتيح الاستفادة من حصيلة الصكوك إلى حين بلوغ أجل المسلم فيه، وعلى هذا فإن للدولة أن تصدر صكوك سلم فيما تملكه من موارد طبيعية أو منتجات لمشروعاتها العامة، ومن هنا يمكن لصندوق الاستثمارات العامة أن يشترك في عملية إصدار صكوك السلم بما يملكه من قوة استثمارية وصلت أصولها بحسب الصندوق إلى ما يزيد عن (2) تريليون ريال (620) مليار دولار العام 2022، وبحجم شركات (54) شركة، عبر (13) قطاع استراتيجي، وتنوعت استثماراته بين العقارية والتقنية، واللوجستية، والمصرفية، والصناعية، والزراعية(2) .. وغيرها، ومن خلال تلك المشروعات بإمكان الصندوق إصدار صكوك سلم، على سبيل المثال للصندوق أن يطرح صكوك معادن بواسطة شركة التعدين العربية السعودية التي يمتلك (65%) (3) من أسهمها، ويستفيد من خصائص عقد السلم في جمع السيولة اللازمة، ووقت التسليم المُوَجَّل مع إنتاج الكمية اللازمة من المعادن سواء كانت ذهباً، أو ألنيوم، أو فوسفات، وغيرها، واستغلال حصيلة الأموال في سد عجز الموازنة والإنفاق على المشاريع التنموية على قائمة الميزانية، صورة أخرى لا تتعدد كثيراً عن سابقتها فيمكن للدولة في قطاع الطاقة إصدار صكوك سلم في سلعة البترول بصفتها منتجة للبترول ولديها القدرة على تسليمه في الوقت المحدد في عقد السلم المبرم مع حملة الصكوك (المشتركون)، وبيع هذه الصكوك للجمهور، وفي هذه الحالة يمثل الصك كمية محددة من النفط (جزء من الأصول) ويستحق لآجال معينة، وتدفع قيمته عند شراء الصك من حامله، وعند استحقاق المسلم فيه تقوم الدولة ببيع النفط وكالة عن حملة الصكوك، ومن ثم دفع قيمته لهم ويكون الربح الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع، وفي هذا الصدد تنبع فكرة أن عقد السلم وسيلة لاستثمار القدرات والإمكانات المتاحة لدى البلدان الأخرى العربية أو الأجنبية، وأقصد هنا الإمكانات الزراعية والمائية، ونعود مرة أخرى إلى صندوق الاستثمارات العامة ليقوم بهذه المهمة بحكم تغلغل وانتشار أنشطته حول العالم وفي مختلف المجالات هادفة من ذلك إلى توفير الأمن الغذائي من جهة، وللمساهمة في تطوير الموارد الطبيعية وتنميتها، بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين الدول العربية والإسلامية التي ما فتئت الدعوات إلى إقامته منذ عقود ولم يتحقق على أرض الواقع، ويبين الشكل (5) الآلية المقترحة لإصدار صكوك السلم.

شكل (5) صورة مقترحة لآلية إصدار صكوك السلم



مراحل عملية تصكيك عقد السلم:

تتم العملية وفق مراحل محددة متداخلة قد تتقدم إحداها على الأخرى، أو أن يتم بعضها تزامناً مع بعض على النحو التالي:

المرحلة الأولى - إصدار الصكوك:

يقوم المصدر (وزارة المالية) بإصدار صكوك السلم المدعومة بأصول (سلع أو منتجات) كالبترول أو المعادن الأخرى.

المرحلة الثانية - عقد اتفاقية وكالة بين حملة الصكوك (المستثمرين) ووكيل الاستثمار أو أمين الاستثمار، وهو المسؤول عن حماية مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الإصدار ومدى التزامه بالشروط المنظمة لعملية الاستثمار الموضحة في عقد السلم.

المرحلة الثالثة - وفيها تتم صياغة عقد السلم: المجال، والشروط، والثمن، والعائد، والأجل، وحجم الاكتتاب وفق الموجودات، وتنظيم علاقات أطراف المساهمة، وغيرها من البنود النافية للجهالة أو الغرر.

المرحلة الرابعة - جمع حصيلة الاكتتاب وإيداعه فيما أطلقته وزارة المالية (حساب متحصلات الصكوك) في حساب بنكي لدى وكيل حملة الصكوك، ويُدار من قبله.

المرحلة الخامسة - وفيها تستلم وزارة المالية حصيلة المبالغ من وكيل حملة الأسهم أو شركة SPV والاستفادة منها في أوجه التنمية المختلفة.

المرحلة السادسة - تقوم وزارة المالية في الوقت المحدد لإنتاج النفط بالكمية المحددة في العقد وبيعها وكالة عن المستثمرين، وتوزيع إيراداته كعوائد عليهم في التاريخ المنصوص عليه في وثيقة العقد، أو بحسب آليات وأنظمة وزارة المالية، على أن تُراعى الضوابط الشرعية في عملية تصكيك السلم وتوزيع عوائده.

ثانياً: عقد الاستصناع:

1 - تعريف الاستصناع:

(3) الموقع الإلكتروني لشركة معادن www.maden.com.sa

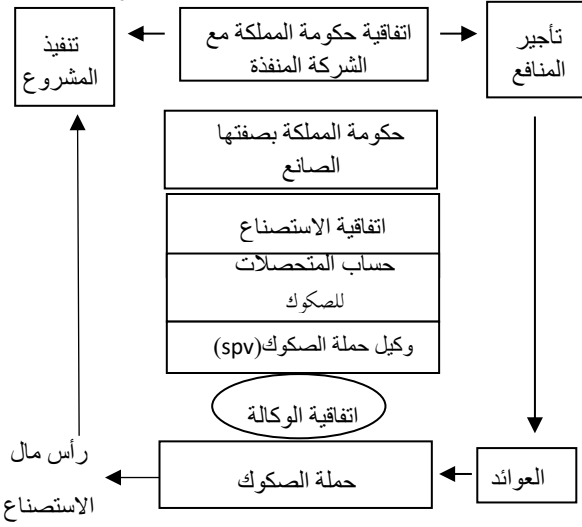
(1) المغني، ابن قدامة، (6 / 406).

(2) صندوق الاستثمارات العامة، الموقع الإلكتروني www.pif.gov.sa

الحكومة قادرة على أن تصدر صكوك استصناع للاستفادة منها في البرامج السكنية ، أو البنى التحتية من طرق ، ومطارات ومياه ، وكهرباء ، وغيرها ، ولعدد من الدول تجارب في هذا المجال فقد طرحت تركيا صكوك استصناع بغرض تمويل بناء جسر البوسفور الثاني ، بلغت تكلفته بنائه (130) مليون دولار تم توفيرها بواسطة صكوك الاستصناع ، وبلغ طول الجسر (1090) متراً⁽¹⁰⁾ .

ولحكومة المملكة العربية السعودية تجارب رائدة في إصدار صكوك الاستصناع ، ففي العام 2010 طرحت شركة أرامكو توتال العربية للخدمات صكوكاً إسلامية مُقومة بالريال ، قُدرت حينذاك بمبلغ (2000000) ريال لعدد (200000) صك ، قيمة الصك (10) ريال ، وكان الهدف من هذا الطرح تطوير مصفاة تجميع وتكرير بتروكيماويات بطاقة إنتاجية قدرها (400000) برميل يومياً ، بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي (14) مليار دولار⁽¹¹⁾ ، وهو ما يوفر فرصة لمزيد من الإصدارات في مختلف القطاعات ، على سبيل المثال بإمكان الحكومة إصدار صكوك استصناع لصالح قطاع النقل والخدمات اللوجستية كبناء مطار ، أو محطات قطارات ، أو زيادة وتطوير النقل العام ، فقد تقرر الحكومة بناء مطار من الملائم والمناسب تمويل إنشاءه عبر إصدار صكوك الاستصناع يتم طرحها لهذا الغرض ، يؤجل دفع قيمة العقد إلى حين إنشاء المشروع المراد التمويل له ومن ثم تأجير أو بيع بعض مرافقه وتوزيع عوائد الصكوك ، هناك أيضاً مشاريع النقل العام داخل المدن، وحيث إن عقود الاستصناع تحتاج في تنفيذها إلى صانع أو منفذ للمشاريع المزمع إقامتها كشركات المقاولات الضخمة التي تسند إليها الحكومة القيام بتلك المشروعات ، وعليه فإن صيغة العقد في هذه الحالة ستكون الاستصناع الموازي يتيح للحكومة استلام مبالغ الاكتتاب في مشروع الاستصناع ودفعه إلى شركات تقوم بالعمل على إنجازه، والشكل (6) يوضح عملية تصكيك مشروع قائم على عقد الاستصناع.

شكل (6) صورة مقترحة لآلية اصدار صكوك الاستصناع



- (6) مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم 165 (7 / 3)، وتاريخ 7 - 12 / 11 / 1412 هـ.
- (7) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (3 / 5).
- (8) المصدر السابق، (2 / 5).
- (9) بدائع الصنائع (5 / 2 - 4)، رد المختار على الدر المختار (4).
- (10) يونقاب، مختار، لزهاري، زوايد، ص 16.
- (11) نشرة إصدار شركة أرامكو توتال، 2011.

الاستصناع في اللغة: طلب الصنعة، ومصدر استصنع الشيء أي دعا إلى صنعه⁽¹⁾. وفي الاصطلاح: " عقد على مبيع في الذمة، وشرط عمله على لصانع"⁽²⁾، وعرفته هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية: " عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها"⁽³⁾، ويُفهم من التعريف أن العمل والعين أو الغرض من الصانع وهو الفرق بين الإجارة والاستصناع .

2- أدلة مشروعية الاستصناع:

جاء في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتماً من ذهب، وجعل فضه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتم من ذهب، فرقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه، فقال صلى الله عليه وسلم: ((إني كنت اصطنعته، وإني لا ألبسه))⁽⁴⁾.

وفي الوقت الحاضر أصبح الحصول على السلع يتم عبر الاستصناع، وفي مشروعيته تيسر ورفع الحرج الذي جاءت به الشريعة، قال الإمام الكاساني: " ويجوز استحساناً لإجماع الناس على ذلك ... ولأن الحاجة تدعو إليه"⁽⁵⁾، لذا نجد مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي أجاز في اجتماعه السابع من العام 1412 هـ بالقرار رقم: 65 (2 / 7) عقد الاستصناع، واعتبره عقداً وارداً على العمل والعين في الذمة ملزماً للطرفين عند توافر أركانه وشروطه، كما أجاز تعجيل الثمن أو تقسيطه أو تأجيله⁽⁶⁾.

3- أحكام الاستصناع:

وألحق الجمهور عقد الاستصناع بعقد السلم، وتكلموا عنه عند الحديث عن السلم، واشترطوا له شروط السلم التي منها تعجيل الثمن. أما الحنفية فاعتبروا عقد الاستصناع عقداً مستقلاً متميزاً بضوابطه وأحكامه، ولم يوجبوا بناءً عليه تعجيل الثمن وإن أجازوه⁽⁷⁾.

وبين صورته الإمام الكاساني في بدائع الصنائع بقوله: " أما صورة الاستصناع فهي أن يقول إنسان لصانع من خفاف أو صغار أو غيرهما: اعمل لي خفاً أو أبنية من أديم أو نحاس من عندك بثمن كذا، ويبين نوع ما يعمل، وقدره، صفته، فيقول الصانع: نعم"⁽⁸⁾.

4- شروط الاستصناع⁽⁹⁾:

- أن يكون الأجل محدد ومعلوم.
- أن يكون الاستصناع مما يتعامل فيه؛ لأن ما لا يوجد يمكن الحصول عليه من خلال عقد السلم.
- أن يكون المستصنع به معلوماً قدرأً وصفة ونوعاً.
- يجوز تأجيل الثمن أو تقسيطه أو تعجيله.

5 - آلية تطبيق عقد الاستصناع عند إصدار صكوك الدين العام:

بالرجوع إلى المعنى اللغوي لعقد الاستصناع يدخل في العملية التعاقدية كل ما ينتج صناعة أو عملاً أو منتجات ذات مواصفات خاصة ، عقارية كانت أو صناعية ، أو تقنية ، أو تعليمية ، أو بنى تحتية ... إلخ ، وهذا يعني أن

(1) لسان العرب، ابن منظور، (8 / 209).

(2) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، (2 / 5).

(3) هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية (اليوفي)، معيار المحاسبة المالية، رقم 28 المراجعة والبيوع الأصلية.

(4) الجامع الصحيح للبخاري كتاب اللباس، باب جعل فض الخاتم في بطن كفه، حديث (5876)، (281/4).

(5) بدائع الصنائع، (2 / 5).

- 8 - تركز إصدار الصكوك في المملكة العربية السعودية في صيغتي المراجعة والمضاربة وعلى مستوى القطاع التجاري (تجارة السلم)، ولم يكن هناك شمول قطاعي يضم الصناعة، والزراعة، والتقنية.
- 9 - يعد عقد السلم والاستصناع من العقود الممكن تطبيقها لإصدار صكوك الدين العام أو الاستثمار التنموي في الدولة.
- 10 - يحقق عقد السلم أهداف الحكومة في تطوير وتنمية القطاع الزراعي والموارد بشكل عام داخلياً وخارجياً.
- 11 - يلي عقد الاستصناع حاجة الحكومة والاقتصاد في تنفيذ العديد من المشروعات الوطنية في حقول: الصناعة، والبنى التحتية، والمواصلات، والاتصالات، والتقنية، والاقتصاد المعرفي.

التوصيات:

- 1 - توسيع دائرة توظيف صيغ وعقود المعاملات الإسلامية في إصدار الصكوك لتلبية حاجة التنمية.
- 2 - نشر الوعي بماهية الدين العام وأهميته، وعمليات التصكيك عبر الوسائل المتاحة، وقنوات التواصل.
- 3 - عقد اللقاءات التعريفية، والمؤتمرات الهادفة إلى البحث عن أفضل الممارسات في إدارة الدين العام، وكذا الفعاليات المالية الإسلامية المعززة لتلك الممارسات، ويدعم هذه التوصية الفقرة التاسعة من المادة الرابعة من تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين العام.
- 4 - ضرورة توفر هيكل مؤسسي مالي يدعم مشروع إصدار الصكوك ويجنبها المخاطر، يتضمن:
- صناديق استثمارية إسلامية، شركات تأمين تكافلي، وهيئة رقابة شرعية مستقلة، وهيئات لتطوير الخدمات والتعاملات المالية الإسلامية .

المراجع:

- أثر تراكم الدين العام على النمو الاقتصادي، أسامة بدر، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف: مصر، ع (2)، مج (3)، 2019، 41-68.
- الإدارة الفعالة للدين العام حالة مصر، إيهاب يونس، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة، ع (2)، مج (12)، 2020، 57-78.
- أدوات التمويل الإسلامية للموازنة العامة، زهرة معربة، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، المنوفية: جامعة المنوفية، 2006، ص ص (253 - 315).
- الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي، محمد عبد الحليم عمر، ندوة الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية: جدة، 15 - 18 - 10 - 2000، الإسكندرية.
- استراتيجيات إدارة الدين العام وتنمية أسواق الدين في الدول العربية، نوران يوسف، صندوق النقد العربي: أبو ظبي، 2019.
- أسلمة أدوات الدين العام المحلي، مروة فتحي، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ع (512)، مج (104)، 2013، ص ص (279 - 340).
- الأسواق المالية من منظور إسلامي، مبارك سليمان آل فواز، مركز النشر العلمي، د.ط، جامعة الملك عبد العزيز: جدة، 2010.

فبتتبع مراحل عقدي السلم والاستصناع نلاحظ أن الفرق بينهما هو في دخول طرف ثالث في عقد الاستصناع تبعاً لاحتياج الحكومة منفذاً للمشروعات ذي خبرة وإمكانات واسعة في المجال المراد استصناعه، وهي متضامنة ومتكافلة مع المقاول أمام المستصنع (حملة الصكوك) ، وبعد إنجاز المشروع تقوم الحكومة بتسليم المقاول تكلفة البناء من إجمالي متحصلات الصكوك ، وبتأجير المنافع أو تحصيل رسوم الخدمات يتم توزيع عوائد تلك الصكوك على مساهميها.

الخاتمة بالنتائج والتوصيات:

استعرض البحث تعريف الدين العام، وأهميته، وأدواته بشكل عام، مع التطرق إلى الدين العام في المملكة العربية السعودية والاستراتيجية التي أدارت بها الحكومة الدين، وأعطى البحث لمحة عن الصكوك باعتبارها حديثة التداول في تمويل الدين العام، والصيغ الإضافية الممكن استخدامها في هذا السياق، وعُيّن عن السلم والاستصناع كنماذج لها، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها:

- 1 - لا تزال الإيرادات النفطية تشكل تأثيراً كبيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية منها: الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، والموازنة العامة.
- 2 - مر الدين العام في المملكة العربية السعودية بثلاث مراحل في تاريخه، وارتبطت اتجاهاته في تلك المراحل عكسياً مع سعر النفط، وطردياً مع عجز الموازنة.
- 3 - أثبتت استراتيجية الحكومة لإدارة الدين العام أن لجوء الحكومة للدين هدف إلى سد عجز الموازنة، فخلال الفترة من 2000 إلى 2014 شهدت أسعار النفط ارتفاعات متتالية زادت من حصيلة الإيرادات وجهت المملكة جزءاً منها إلى سداد ديون السنوات السابقة ليهبط الدين العام من (700) مليار ريال العام 1999 م إلى (44) مليار ريال العام 2014، وهي بذلك قد طبقت التوجيهات التي أصدرها كل من البنك الدولي، وصندوق النقد لكفاءة الدين العام مبكراً.
- 4 - هدفت المملكة العربية السعودية عند وضع استراتيجية التعامل مع الدين العام إلى توفير التمويل بالوسائل والطرق الأكثر كفاءة والأقل كلفة، فكان التمويل المحلي هو الخيار الأنسب في المراحل الأولى مع عدم تأهل السوق المالية المحلية للتعاملات وافتقارها إلى الخبرة، ومع تطورها خلال الفترات اللاحقة وقدرتها على المنافسة أصبح بإمكان الحكومة أن توسع خياراتها في التمويل، وشملت تلك الخيارات إصدار السندات الخارجية، والصكوك.
- 5 - تعد الصكوك أداة فعالة، فيجانب موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، فهي ذات مخاطر منخفضة نسبياً، وتكلفة أقل، بالإضافة إلى ما تحققه من أثر تنموي، وتمويلي عالي الكفاءة.
- 6 - أثبتت الدراسة من واقع التقارير الصادرة من المركز الوطني للدين العام أثر إصدار الصكوك في خفض تكلفة الدين (خدمة الدين) بنسبة (2.77%) من الناتج المحلي الإجمالي العام 2021 أي بقيمة تقدر بحوالي (72427.27) مليون ريال.
- 7 - استفادت المملكة من الصكوك على مستوى القطاعات مثل: قطاع الطاقة، والتعليم، والمقاولات، وأبدت اهتمامها بهذه الأداة بشكل متزايد منذ العام 2017 كأحد نتائج برنامج التطور المالي، وأسفر هذا الاهتمام عن إنشاء جهة مستقلة تُعنى بإدارة الدين العام هي المركز الوطني لإدارة الدين العام، عمل على تنظيم إصدار الصكوك، ورفع نسبة مساهمتها في التمويل إلى (61%) من إجمالي إصدارات الدين .

- عليش، ط. أميرة، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، 1378 هـ.
- فتح القدير، محمد بن الهمام، د. ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.
- فقه المعاملات المالية المعاصرة، سعد تركي الختلان، ط5، الرياض: دار الصميقي، 2017.
- كشف الفناع على متن الإقناع، منصور البهوتي، د. ط، دار الكتب العلمية: بيروت، د.ت.
- لسان العرب، جمال الدين بن منظور، ط3، بيروت: دار صادر، 1414.
- ماهو الليبور، جون كيف، مجلة التنمية والتمويل، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، ع (4)، مج (49)، 2012.
- المبادئ التوجيهية والمنقحة لإدارة الدين العام، البنك الدولي، نيويورك، 2014.
- المبسوط، محمد بن أحمد السرخسي، ط1، دار الفكر للطباعة: بيروت، 1421 هـ.
- المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، محمود أرشيد، ط1، دار النفائس: الأردن، 2015.
- المركز الوطني لإدارة الدين، الرياض، التقرير السنوي، 2020
- المغني، ابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد المحسن التركي، عبد الفتاح الحلو، عالم الكتب: الرياض، ط1، 1417 هـ.
- منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن ضويان، ط1، مؤسسة دار السلام: دمشق، 1378 هـ.
- منتهى الإيرادات، ابن النجار، تحقيق: عبد الله التركي، ط1، مؤسسة الرسالة: بيروت، 1999 م.
- المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول الدين العام (Intosai) الرقابة على إدارة الدين العام (دليل الأجهزة العليا للرقابة) ، 2018 .
- المهذب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم بن علي الشيرازي، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت، 1995 م
- نشرة إصدار أرامكو لاكتتاب توتال، 2011
- نظرة على تمويل الدين العام في المملكة العربية السعودية، شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)، الرياض، مايو 2018.
- نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك الجويني، ط1، دار المنهاج: جدة، 2007 م.
- هداية الراغب لشرح عمدة الطالب، عثمان النجدي، ط1، دار ركائز للنشر: الرياض، 1442 هـ.
- الوسيط في شرح القانون المدني، عبد الرزاق السنهوري، د.ط، بيروت: إحياء التراث العربي، د.ت.
- مواقع الانترنت:**
- صحيفة صناديق الاقتصادية، www.sanadeg.com
- وزارة المالية، وثيقة برنامج صكوك المملكة العربية السعودية المحلية بالريال السعودي، الرياض، 2020.
- وكالة موديز للتصنيف الائتماني www.moodyas.com
- هيئة المحاسبة المالية (Aoffi)، البحرين: www.aaoifi.com
- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، د. ط، دار المعرفة: بيروت، 1410 هـ.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاساني، ط2، دار الكتب العلمية: بيروت، د. ت
- التجديد في القواعد الفقهية في المعاملات المالية، رياض الخليفي، ط1، مكتبة الإمام الذهبي للنشر: الكويت، 2020.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ط2، دارالكتاب العربي: بيروت، 2006.
- تمويل عجز المالية العامة في المملكة العربية والختيارات الممكنة، مجموعة من الخبراء، صندوق النقد الدولي، 2016.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، د.ط، رابطة العالم الإسلامي: مكة المكرمة، د.ت.
- دليل بشأن التخطيط وإجراء الرقابة على وحدات المراقبة الداخلية للدين العام، صندوق النقد الدولي، مايو، 2000.
- الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، ط1، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1994 م
- رد المختار على الدر المختار، محمد أمين ابن عابدين، ط2، دار الفكر: بيروت، (د.ت).
- الروض المربع شرح زاد المستفيع، منصور البهوتي، د.ط، مؤسسة الرسالة: بيروت، د.ت.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عوض قاسم، ط1، دار الفكر: بيروت، 1425 هـ.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ط1، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1996
- صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، ط1، مكتب التربية العربي لدول الخليج: الرياض، 1408.
- الصكوك أحكامها ضوابطها أشكالها، فهد المرشدي، ط1، دار كنوز إشبيليا: الرياض، 2014.
- الصكوك الإسلامية السيادية لإدارة الدين العام بالإشارة إلى تجربة البحرين، نورين بومدين، محمد هني، مجلة الاقتصاد الخليجي، البصرة: جامعة البصرة، ع (38)، 2018، ص ص (1 - 20).
- الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة، مختار بونقاب، زاوید زهاري، ملتقى الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد الصديق: الجزائر، 2018
- الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل وأثرها على النمو الاقتصادي، عبد الحميد صالح، وآخرون،
- صكوك المراجعة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية: الأردن، سعود العنزي، محمد السرطاوي، ع (1)، مج (8)، 2012.
- الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلاً عن السندات التقليدية، رامي محمد كمال، ط1، دار طيبة الخضراء، 2019.
- عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة، جمعة حامد الزهراني، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، كلية الشريعة: طنطا، جامعة طنطا، مج (4)، ع (39)، 2015، ص ص (249 - 319).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ط1، دار ابن الجوزي: القاهرة، 2013.
- فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، محمد أحمد

- **Rawdat Altaalibin Waeumdat Almuftina**, Yahyaa Bin Sharaf Alnawawii, Tahqiq: Eiwad Qasimi, Ta1, Dar Alfikri: Bayrut, 1425 H.
- **Alsukuk Al'iislatiati Alsiyadiati Li'iidarat Aldayn Aleami Bial'iisharat 'Iilaa Tarjirat Albahrayni**, Nurin Bumdin, Muhamad Hunay, Majalat Alaiqtisad Alkhaliji, Albasrat: Jamieat Albasrat, E (38), 2018, S S (1 - 20).
- **Alsukuk Al'iislatiati Ka'adaat Litamwil Almasharie Alhukumiati Wamuelajat Aleajz Fi Almuazanat Aleamati**, Mukhtar Biwniqabi, Zawawid Lizahari, Multaqaa Alaliat Aljadidat Litamwil Altanmiati Alaiqtisadiati, Jamieat Muhamad Alsadiyq: Ijazayir, 2018.
- **Alsukuk Al'iislatiati Ka'adat Liltamwil Wa'athariha Ealaa Alnumui Alaiqtisadii** . Rami Muhamad Kamal, Ta1, Dar Tibat Alkhadra', 2019.
- 80. **Eaqd Alsulm Watatbiqatuh Almueasira**, Jumeat Hamid Alzaharani, Majalat Albuhuth Waldirasat Alshareiati, Kuliyyat Alshareiati: Tanta, Jamieat Tanta, Mij (4), E (39), 2015, S S (249 - 319).
- **Fatah Albari Sharh Sahih Albukharii**, Abn Hajar Aleasqalani, Ta1, Dar Abn Aljuzi: Alqahirati, 2013.
- **Fath Alealii Almalik Be Alfatwaa Ealaa Madhhab Al'iimam Malk**, Muhamad 'Ahmad Ealish, Ta. 'Amirati, Sharikat Wamaktabat Wamatbaeat Mustafaa Albabi Alhalabi: Alqahirati, 1378 83.Fath Alqadir, Muhamad Bin Alhamam, Yes. You, Bayrut: But Alfikri.
- **Fiqh Almueamat Almaliat Almueasirati**, Saed Turkiu Alkathlan, Ta5, Alrayad: Dar Alsamieii, 2017.
- **Kashf Alqinae Ealaa Matn Al'iinqaei**, Mansur Albuhuti, Da. Ta, But Alkutub Aleilmiati: Berut, Da.T.
- **Lisan Alearabi**, Jamal Aldiyn Bin Manzurin, Ta3, Bayrut: Dar Sadir, 1414.
- **Mahu Alliybur**, Jun Kif, Majalat Altanmiati Waltamwili, Sunduq Alnaqd Alduwali, Alwilayat Almutahidat Alamarikiati, E (4), Mij (49), 2012.
- **Almubadaa' Altawjihiat Walmunaqahat Li'iidarat Aldayn Aleami**, Albank Alduwli, Niuyurki, 2014. 89.**Almabsut**, Muhamad Bin 'Ahmidalisarukhsi, Ta1, Dar Alfikr Liltibaati: Bayrut, 1421 Hi.
- **Almadkhal Alshaamil 'Iilaa Mueamat Waeamaliaat Almasarif Al'iislatiati**, Mahmud 'Arshid, Ta1, Dar Alnafayisi: Al'urduni, 2015.
- **Almughni**, Abn Qudamat Almakdisi, Tahqiq: Eabd Almuhsin Alturki, Eabd Alfataah Alhalu, Ealim Alkutubu: Alrayad, Ta1, 1417 Hi.
- **Manar Alsabil Fi Sharh Aldalili**, 'Ibrahim Bin Duyan, Ta1, Muasasat Dar Alsalam: Dimashqa, 1378 93.**Muntahaah Al'iiradat**, Abn Alnajar, Tahqiq: Eabd Allah Alturki, Ta1, Muasasat Alrisalati: Bayrut, 1999 Mi.
- **Almunazamat Alduwliat Lilmuasasat Aleulya Lirlaqabat Almaliat Walmuhasabat Hawl Aldiyn Aleami (Intosai)** Alraqabat Ealaa 'Iidarat Aldayn Aleami (Dalil Al'ajhiat Aleulya Lirlaqaba), 2018 .
- **Almuhadhab Fi Fiqh Al'iimam Alshaafieyi**, 'Ibrahim Bin Eali Alshiyrazi, Ta1, Dar Alkutub Aleilmiati: Bayrut, 1995 .
- **Nashrat 'Iisdat 'Aramku Liaktitab Tutal**, 2011 97.Nazrat Ealaa Tamwil Aldayn Aleami Fi Almamlakat Alearabiati Alsaediati, Sharikat Aljazirat Lil'aswaq Almalia (Aljazirat Kabaytal), Alrayad, Mayu 2018.
- **Nihayat Almatlab Fi Dirayat Almadhhaba**, Eabd Almalik Aljuayni, Ta1, Dar Alminhaji: Jidat, 2007.
- **Hidayat Alraaghib Lisharh Eumdat Altaalibi**, Euthman Alnajdi, Ta1, Dar Rakayiz Lilnashri: Alrayad, 1442.
- 100.**Alwasit Fi Sharh Alqanun Almadanii**, Eabd Alrazaaq Alsanhuri, Du.Ta, Bayrut: 'Iihya' Alturath Alearabii, Da.T.
- 101.**Almarkaz Alwatanii Li'iidarat Aldiyn**, Alriyad, Altaqir Alsanawi, 2020
- **Appraisal Economic Benefits of Sukuk in Financing Budget Deficits in Nigeria**, Abubaker Baita, Daud Mustfa, Islamic Economy Jurnal, vol : 32, No : 1, 2019 , pp : 145 - 158 .

- الموقع الإلكتروني لشركة معادن: www.maaden.com.sa
- مؤشر التنمية المالية الإسلامي: www.icd.com
- منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك: www.opec.com
- مجمع الفقه الإسلامي: www.iifa-aifi.org
- صندوق الاستثمارات العامة الموقع الإلكتروني www.pif.gov.sa
- تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي 2022، دبي، دينار ستاندر: www.dinarstandard.com
- البنك المركزي السعودي: www.sama.gov.sa

List of Sources and References:

- **Athar Tarakum Aldiyn Aleami Ealaa Alnumui Alaiqtisadii**, 'Usamat Badar, Majalat Alsiyasiat Walaqtisadi, Jamieat Bani Suayfa: Masr, E (2), Mij (3), 2019, 41-68.
- **Al'iidarat Alfaealat Lildiyn Aleami Halat Masr**, Tihab Yunis, Majalat Kuliyyat Aliaqtisad Waleulum Alsiyasiati: Jamieat Alqahirati, E (2), Mij (12), 2020, 57-
- **'Adawat Altamwil Al'iislatiati Lilmuazanat Aleamati**, Zuhayrat Mueribatun, Majalat Afaq Jadidat Lildirasat Altijariati, Almanufiati: Jamieat Almanufiati, 2006, S S (253 - 315).
- **Al'adawat Almaliat Al'iislatiati Liltamwil Alhukumi**, Muhamad Eabd Alhalim Eumr, Nadwat Alsinaeat Almaliat Al'iislatiati, Almaehad Al'iislatiati Lilbuhuth Waltadrib, Albank Al'iislatiati Liltanmiati: Jadh, 15 - 18 - 10 - 2000, Al'iskandria.
- **Astiratijiaat 'Iidarat Aldayn Aleami Watanmiat 'Aswaq Aldiyn Fi Alduwal Alearabiati**, Nuran Yusif, Sinduq Alnaqd Alearuby: 'Abu Zabii, 2019.
- **'Aslamat 'Adawat Aldiyn Aleami Almahaliy**, Marwat Fatuhi, Majalat Misr Almueasiratu, Alqahirati: Aljameiat Almisriat Lilaiqtisad Alsiyasi Wal'ihsa' Waltashriei, E (512), Mij (104), 2013, S S (279 - 340).
- **Al'aswaq Almaliat Min Manzur 'Iislami**, Mubarak Sulayman Al Fawazi, Markaz Alnashr Aleilmii, Du.Ti, Jamieat Almalik Eabd Aleaziza: Jadat, 2010.
- **Al'um**, Muhamad Bin 'Idris Alshaafieii, Da. Ta, But Almaerifati: Bayrut, 1410 Hi.
- **Badayie Alsanayie Fi Tartib Alsharayie**, 'Abu Bakr Bin Maseud Alkasani, Ta2, But Alkutub Aleilmiati: Bayrut, Yes.
- **Taltaidid Fi Alqawaeid Alfihiat Fi Almueamat Almaliat**, Riad Alkhalifi, Ta1, Maktabat Al'iimam Aldhahabii Lilnashri: Alkuayt, 2020.
- **Tafsir Alquran Aleazimi**, Abn Kathirin, Ta2, arialktab Alearabi: Birut, 2006.
- **Tamwil Eajz Almaliat Aleamat Fi Almamlakat Alearabiati Walkhiarat Almumkinati**, Majmueat Min Alkhubara'i, Sunduq Alnaqd Alduwli, 2016.
- **Aljamie Li'ahkam Alqurani**, Muhamad Bin 'Ahmad Alqurtabii, Du.Ti, Rabiat Alealam Al'iislatiati: Makat Almukaramati, Da.T
- **Sunan Altirmidhi**, Muhamad Bin Eisaa Altirmidhi, Ta1, Dar Algharb Al'iislatiati: Bayrut, 1996.
- **Sahih Sunan Altirmidhi**, Muhamad Nasir Aldiyn Al'albani, Ta1, Maktabat Alarbiati Alearabii Lidual Alkhalij: Alriyad, 1408.
- **Alsukuk 'Ahkamuha Dawabituha 'Ashkaluha**, Fahd Almurshidi, Ta1, Dar Kunuz 'Iishbilya: Alriyadu, 2014.
- **Dalil Bishan Altakhtit Wa'iijra' Alraqabat Ealaa Wahadat Almuraqabat Aldaakhiliat** Lildiyn Aleami, Sunduq Alnaqd Alduwli, Mayu, 2000.
- **Aldhakhira**, 'Ahmad Bin 'Idris Alqarafi, Tahqiq: Muhamad Haji, Ta1, Dar Algharb Al'iislatiati: Bayrut, 1994.
- **Radu Almuhtar Ealaa Alduri Almukhtari**, Muhamad 'Amin Abn Eabdin, Ta2, But Alfikri: Bayrut.
- **Alrawd Almurabae Sharh Zad Almustaqniea**, Mansur Albuhuti, Du.Ta, Muasasat Alrisalati: Bayrut.

- Maaden Company website: www.maaden.com.sa
- Islamic Financial Development Index: www.icd.com
- Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC: www.opec.com
- Islamic Fiqh Academy: www.iifa-aifi.org
- General Studies Fund website www.pif.gov.sa
- Islamic Economy Reality Report 2022, Dubai, Dinar Standard: www.dinarstandard.com

- **Sukuk, Ashariah Compliant Tool for Financing Budget deficits**, Omar Hafiz, Journal Islamic Economy Jeddah : King Abdulaziz University, vo : 32, No : 1, 2019, pp (119 - 124) .

WEB SITE:

- Sanadeg Economic Newspaper, www.sanadeg.com
- Moody's Alternative, www.moodyas.com
- Accounting and Auditing Organization for Financial Institutions (Aoffi), Bahrain: www.aaoifi.com